

اوللاصيل ثلثة ياخذ من ورتة الكفيل بضم ما ضم
وبينهم اربث الاصيل نصفه او حاز كل ما الاصيل خلفه
وثلث ما خلفه من يكفل اى فيها معا وهذا اسميل

باب الشركة ع

صححة شركة العنان تحصل من له التوكيل والتوكيل
بالاذن من كل بان تصرفا اما اشركنا وحده فا كفى
في مال شركة لذى العقد امتنع تميزه وان تفاوت وقع
في القدر او قدرتها مجهول اذن وكل منهما وكيل
والربح والخسر اعتبر تقسيمه بقدر مال داود ابا القبه
ومفسد شرط تفاوت وكل له على الاخر قدر ما عمل
له وصدق اشتراه لهما ام لا وفي خسرته لا في قسمها
وانقر لا بفسخها من مفرد وفي عزلت عزل معزول قد
ومن ببعض الربح باع مالا لغيره فاجر مثلث الا

باب الوكالة

لانه في لاحق يودي ان تبطل العقود قبل العقد
وتتم المثل في الاطلاق اعتمد حل وما سوغ من نقد البلد
وباعه بعاضة لاطفله ونفسه ولو مع الاذنه
وبشرط الخيار فامنع وكسر وليتفسخ مهما يرد في المجلس
قلت ولو ابدل هذا القولا بجالة الجواز كان اولى
واستثنى لو بدل قدر غيا من قبل ما امكنه ان يوجبا
وقل له اقبض ثم سلم حيث حل واتبع العرف لا طلاق الاجل
وان معيبا اشترى والعيبة جهله فلموكل و سره
لان رضى موكل فقرر كالمشترى عين بالعين اشترى
ورده موكل حيث وقع عنه وان رضى وكيل ومنع
وليس يستوفى الذي وكل في انبان حق واعكس في العرف
وان يعين مشتر وزمن والسوق والجنس وقدر عينوا
وحيث لانهم المحلول والجهل والقدر مع مصطلحة لربا بيل